اعتبر أن السعدون مخالف للقانون بعدم مشاركته في الانتخابات وتحريض الناس على ذلك

الشلاحي لـ«الصباح»: لن أنضم إلى أي تكتل نيابي والاستقلالية هي الطريق الوحيد للنجاة

حاوره: مصطفى كامل

اكد مرشح الدائرة الرابعة المحامي مفرح الشلاحي ان قانون البصمة الوراثية ينتهك حرمة الانسان وانه من غير المعقول البحث عن شخص مزور منذ 60 عام خاصة وان المجتمع الكويت لم يكن الا مجرد خليط من الدول المحيطة بها ومن اجناس متفرقة محذرا بان التعرض لهذا الامر يزعزع الثقة بين المواطن والدولة لافتا انه في حال وجود اخطاء فان القضاء هو المعني بها

وحول مشاركة بعض المقاطعين في الانتخابات الحالية اوضح الشلاحي عبر لقاءه في قناة «الصباح» ان مبدأ هؤلاء «كالدشداشة» يخلعونها متي يريدون لتحقيق مصالحهم مطالبا اياهم بالاعتذار اولا للشارع الكويتي عن ما سببوه من عدم استقرار في المرحلة السابقة

وحول تقييمه للمجلس السابق اكد بان وجوده كان كعدمه غير ان الحسنة الوحيدة التي سيزكرها التاريخ له هي اقرار تشريع يمنح المواطن حق الولوج امام المحكمة الدستورية وشدد الشلاحي علي ضرورة قيام وزارة الداخلية والجهات المعنية بالتصدي لعمليات شراء الاصوات في ظل وجود المال السياسي وفيما يلي تفاصيل اللقاء

× لماذ تخوض الانتخابات هذه المرة تحديدا؟

– قررت خوض الانتخابات كباقي المرات السابقة وذلك للتغيير في نواحي عديدة منها التعليم والصحة خاصة وانها قضايا عالقة منذ سنوات سابقة وبالنسبة لي احاول ان نجعل من يصل الي مجلس الامة نخبة جديدة متنوعة تستطيع قيادك البلد الي الامان لن يكون هناك هدف معين لاي مرشح وانما هناك رؤية تضعها الحكومة وجدول اعمال تصادق عليهما السلطة التشريعية والرقابية لذلك من الصعب ان نتحدث عن اشياء معينة في هذا الجانب لان المسالة متعلقة ومرتبطة ارتباط كلي ببرنامج الحكومة

الديوان الأميري يقوم بأعمال الحكومة والسبب وجود خلل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

مفرح الشلاحي

المجلس السابق وجوده كعدمه وحسنته الوحيدة إقرار تشريع حق المواطن في الولوج للمحكمة الدستورية

حكمة سمو الأمير جاءت بالصوت الواحد ليعالج إرهاب المعارضة الفكري للناخبين والمرشحين

العائدون للمشاركة في الانتخابات وضعوا امن البلد بحالة عدم استقرار

المقاطعون غرروا بالشباب ومبادئهم «كالدشداشة» يخلعونها متي يريدون لتحقيق مصالحهم الشخصية

من شبه العودة والمشاركة في الانتخابات الحالية بـ«صلح الحديبية» إنسان ساذج يريد مصلحته فقط

ضرورة زيادة نواب الأمة من إلى 100 نائب وكذلك زيادة أعضاء الحكومة

الأغلبية هي السبب الرئيسي في تكبد الكويت لخسارة «الداو كيميكال»

لا يعقل تحمل المواطن أخطاء السلطتين التشريعية والتنفيذية

الذي لم يقدم يوما من الايام حتي ان اصبح الديوان الاميري يقوم باعمال منوطة بها السلطة التنفيذية لنظرا لوجود خلل كبير واضح بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

× كمواطن كيف تقييم اداء البرلمان السابق؟

–للتاريخ الحسنة الوحيدة التي تحسب لهذا للمجلس السابق هي مسالة الولوج الي المحكمة الدستورية فالقانون الذي اقر في هذا الجانب يعد من افضل القوانين التشريعية حيث اتاح للمواطن والمجتمع الحق في نقض اي قانون او قرار يصدر عن السلطتين التشريعية والتنفيذية لكن بالنسبة لي المجلس السابق وجوده كعدمه فقد اتي بعد فترة مقاطعة صاحبها ارهاب فكري سواء علي الناخبين او المرشحين من قبل المقاطعين مرسوم الصوت الواحد جاء بحكمة سمو امير البلاد ليعالج مشاكل المجالس السابقة المعارضة كانت تتلفظ علي الناس لذلك لم تكن هناك مشاركة حقيقية في المجلس السابق لمختلف شرائح الشعب الكويتي بالنسبه للكم والنوعية

× اذن ما رايك في مشاركة بعض المرشحين الذين قاطعوا الانتخابات بالسابق؟

– لا يعقل ان يكون في يوم من الايام ممثلين عن الامة يلجؤون للشارع ويشككون في القضاء والاحكام ويضعون الامن العام في حالة عدم استقرار بسبب الخروج للشارع ويكون منهم ناس مدسوسين لاماكن خارجية واحزاب واصبحت البلد علي صفيح من نار حتي يخرج رأس الدولة حفظه الله ورعاه ويقول كنا نفكر وليس هناك من اصلاحيين حتي تتعدل المؤسسة التشريعية الا من خلالنا فهل يعقل ان المبدأ مثل «الدشداشة» يخلع باي وقت المقاطعين غرروا بالشباب الصغير واخذتهم العزة بالاثم لاجل تحقيق مصالحهم ومن شبة العودة والمشاركة في الانتخابات الحالية بصلح الحديبية هو ساذج والمسالة بالنسبه لهم تتعلق بمصالح وليس مبدأ

× ما هي اولوياتك في حال الوصول الي قبة البرلمان؟

– نحن امام تعديل لقانون الانتخاب وهذا مهم جدا والاكثر اهمية اننا امام امر تشريعي جديد يجب ان يكون لدينا عدد النواب اكثر فنحن بحاجة الي 75 الي 100 نائب وكذلك زيادة بعدد الوزراء فضلا عن ضرورة النسبة والتناسب بالتمثيل الانتخابي

× بماذا تفسر عودة من قاطع بعد ان شكك في مرسوم الصوت الواحد؟

– كل الاسماء لهؤلاء المشاركين لها انتماءات خارجة عن اطار الفئة والقبيلة وبالتالي عودته في هذه الانتخابات هي لامر معين اضافه ان هناك من القاطعين انفسهم من غرر بهم فقاطعوا ولا اهاجمهم ولكن اطالبهم بالاعتذار للشارع خاصة وانهم كان لهم اخطاء تشريعية ايضا ابرزها خسارة الكويت في قضية الداو والتي تسببت فيها الاغلبية بعد ان تسابقوا علي الاستجوابات واقصوا الراي الاخر وعلي الشارع الكويتي ان يتنبه فالمرحلة القادمة صعبة احمد السعدون شخصية بارزة سياسيا ومحنكة ولها باع ومن النادر ان يتراجع عن قراره ولكن عدم مشاركته في الانتخابات وتحريضه الناس علي عدم المشاركة يعتبر مخالفة للقانون من وجهة نظري لان مرسوم الصوت الواحد صدر بقانون ومن ثم تم تحصينه في حين ان السعدون اكثر شخص كان يحمل شعار الا الدستور لذلك يجب عليه ان يكون متجانس مع اقواله وافعاله وللعلم احمد السعدون لم يظهر في اي مظاهرة الا تقريبا واحده فهو لديه استراتيجية معينة

× هل يمكن ان تفكر بالانضمام الي اي تكتل نيابي في حال وصلت للبرلمان؟

– نهائيا لن انضم الي اي تكتل نيابي فالاستقلال هو الوضع الطبيعي والقانوني اما التكتلات فالكل شاهد تبعاتها والتقسيم داخلها بسبب الاختلاف في الراي والمصلحة العامة هي الهدف الاسمي والاستقلالية هي الطريق الوحيد للنجاة

× ماذا عن مدي قبولك اي منصب وزاري يعرض عليك؟

– لم يكن في الحسابات بتاتا وهذا الامر مرفوض رفض قاطع وزارة التعليم والصحة يجب ان يكون علي راسهم وزراء تكنوقراط وانا اري نفسي في الجانب التشريعي والرقابي ويستهويني التشريع والرقابة وليس التنفيذ

× كيف تقييم الحكومة الحالية؟

– الحكومة الحالية قوية ولذلك قامت بما تريد من قرارات وقوانين في ظل وجود المجلس الضعيف الذي سمح لها بالتعدي علي مقدرات المواطن البسيط وزيادة اسعار البنزين ورفع الدعومات وخلافه من الامور التي تمس مباشرة مصلحة المواطن الحكومة استطاعت ان تغطي عجزها المالي بهذه الاساليب التي لجاءت اليها وكان يفترض عليها ان تبدأ من راس الهرم اذا كان فعلا لديها وثيقة اصلاح اقتصادي حقيقية فتكون البداية بمخصصات الوزراء ورواتبهم والوكلاء ويليهم اعضاء مجلس الامة ثم المسؤولين في المراكز العليا الذين يتقاضون مبالغ طائلة فلا يعقل ان يتحمل المواطن الاخطاء التي تقوم بها السلطتين التشريعية والتنفيذية هل اقدمت السلطتين علي مشاركة المواطن بالقوائض المالية عندما كان سعر النفط مرتفع الاجابة «لا» وبالتالي نرفض ان تمس مقدرات المواطنين خاصة وان بعض الكويتيين للاسف الشديد يفتقرون للثقافة الاستهلاكية

كان يفترض علي المجلس ان يتصدي للسلطة التنفيذية ويستجوبها علي زيادة البنزين لكن علي اي مجلس نتكلم واحد اعضاءه يخرج ويجاهر بانه يأخذ عطية من احد افراد السلطة التنفيذية فقاقد الشئ لا يعطيه

ينبغي ان يكون هناك حسن اختيار من قبل الناخبين حتي نضمن وصول افضل العناصر الي مجلس الامة فلا يعقل ان تتغير العملة الكويتية ما يقارب اربعة مرات وهناك نواب قابعين في قاعة عبد الله السالم لم يتغيروا فالمرحلة القادمة حساسة ولابد ان يعي الجميع وجود المال السياسي ويجب علي وزارة الداخلية ان تتصدي لشراء الاصوات

× هناك قوانين كثيرة محل شد وجذب وهذا ما ينذر بان المجلس القادم عمره لن يكون طويلا؟

– نعم يوجد لدينا مجموعة من القوانين عليها علامات استفهام ودور المجلس القادم ان يغربلها ويعيد تصحيها بما فيه تحقيق الصالح العام ومصلحة المواطن الحكومة والمجلس اخطاؤا بسلق بعض القوانين واعتقد ان المجلس القادم سيكون افضل المجالس من ناحية اننا وصلنا الي مرحلة النار والرماد فنريد البرلمان القادم ان يكون عقلاني ومدرك لمسؤلياته واهمية السياسة العامة للدولة ولاستحقاقات الشارع وان يكون هاجسه الوطني قوي في ظل ما شهدته بعض الدول الاقدم منا في الديمقراطية من تعرضها للربيع العبري

× ولكن يمكن ان يحدث قانون البصمة الوراثية صدام بين المجلس والحكومة؟

– لنكن واقعيين بالنسبة لقانون البصمة الوراثية فلجسد الانسان حرمه واعتقد ان هذا القانون ينتهك هذه الحرمة وسمو امير البلاد حفظة الله تدخل في هذا الشان يمكن ان تكون البلد في حاجة الي مثل هذا القانون ولكن يجب ان يكون الامر تحت مظلة القضاء اما موضوع ان هذا القانون جاء للبحث عن مزوري الجنسية فهو امر غير معقول فلا يمكن ان نبحث عن شخص مزور منذ 60 عام خاصة وان المجتمع الكويت لم تكن الا مجرد خليط من الدول المحيطة بها ومن اجناس متفرقة واعتقد ان البحث في هذا الامر يزعزع الثقة بين المواطن والدولة وانه اذا كانت هناك اي اخطاء فان القضاء هو المعني بها

وجه الشكر لصاحب السمو على حل المجلس ودعا الناخبين إلى اختيار من يدافع عن مكتسباتهم

عدنان المطوع: الفساد «نخر» مفاصل الدولة .. والعلاج بالخارج خير دليل

اكد المرشح والنائب السابق عدنان المطوع انه سيستمر في سباق الترشح لانتخابات مجلس الامة ولن ينسحب

وطالب المطوع في تصريح له من مؤيديه ان يكونوا داعمين له كما كانوا من قبل في الدورات السابقة من 2009 وحتي 2012

واضاف المطوع ان المجلس السابق ابطل الرقابة واكثر من التشريع المضر والذي كان ضحيته المواطن ومدخراته بل وتعدى ذلك بان اصبح يهددة في مستقبلة

واكد المطوع بان مجلس 2013 المنحل لو قدر له الا ستمرار لكان الضرر الحاصل اكبر بكثير مما هوة علية الان

ووجة المطوع كلمتة للناخبين بان يحسنوا اختيار ممثليهم والا يقف دورهم عند هذا الحد بل يستمروا في مراقبتهم داخل المجلس

كما وجة المطوع الشكر لسمو الامير على حل المجلس ودعا الناخبين الى ان يختاروا من يدافع عن مصالحهم ومكتسباتهم

واكد المطوع بان قرار حل المجلس مثل رصاصة الرحمة للشعب الكويتي بعدما اتخذ قرارات عشوائية كثيرة اضرت بالمواطن الكويتي

وعن قرار زيادة البنزين والذى صاحبة اعطاء المواطن سبع دنانير أكد المطوع ان هذا القرار مثل استهزاء بالمواطنين ويعتبر خطأ كبير اقترفة المجلس السابق

وقال المطوع بأن مخصصات العلاج بالخارج والذى يطلق علية « العلاج السياحي » وصلت الى 220 مليون دينار وهو مبلغ لم تصل اليه في تاريخ الكويت بل انة واصل ارتفاعة حتى وصل الى 450 مليون مما اعتبرة المطوع رشوة للنائب ومن ثم المواطن وانة يؤدى الى افشال عمل المجلس

وبين المطوع بان الفساد في الكويت اصبح متواجد في كل مجال كما ان التنمية معطلة رغم حاجتنا الشديدة لتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر وحيد للدخل وهو النفط مما يعرض الدولة وميزانيتها لخطر كبير

ووجة المطوع الشكر الى رجال الداخلية على ما يبذلونة من جهد ولكنة طالبهم بالمراقبة الشديدة للعملية الانتخابية وخصوصا الرشاوى وشراء الذمم والاصوات حتى تخرج الانتخابات في صورة تزيهة

ويرى المطوع بان عودة المقاطعين للانتخابات اثبت فشلهم وقلة حيلتهم وعدم قدرتهم على كسب التأييد من الشعب الكويتي

كما بين ان المجلس القادم سيكون استثنائي لما يواجة البلاد من تحديات اقتصادية وامنية عديدة مما يتطلب من الشعب الكويتي حسن الاختيار للنواب القادمين .

المجلس السابق أبطل الرقابة وأكثر من التشريع المضر والذى كان ضحيته المواطن ومدخراته

عدنان المطوع

قرار إعطاء الشعب سبعة دنانير بديلا عن زيادة البنزين استهزاء كبير بالمواطنين

أطالب الداخلية بالمراقبة الشديدة للعملية الانتخابية وخصوصا الرشاوى وشراء الذمم

عودة المقاطعين للانتخابات أثبتت فشلهم والمجلس القادم سيكون استثنائياً لما يواجه البلاد من تحديات

أكد على ضرورة أن يهتم كل مرشح بالمشاكل التي يعاني منها الشباب الكويتي

بدر الشقيحي: سرعة تحرير الأراضي الحكومية هو الحل الأساسى للمشكلة الإسكانية

نحتاج الوصول إلى صيغة قانونية تلزم القطاع الخاص بنسبة معينة من العمالة الوطنية

بدر الشقيحي

أكد المستشار بدر الشقيحي مرشح الدائرة الأولى على ضرورة أن يهتم كل مرشح بالدرجة الأولى بالمشاكل التي يعاني منها الشباب الكويتي داعيا الحكومة والمجلس القادمين إلى وضع مصلحة الشباب في أولويات برنامج العمل الحكومي وحل مشاكلهم بتأمين السكن المناسب واللائق وسرعة توفير فرص وظيفية تناسب الشباب كل بحسب اختصاصه

وشدد على ضرورة وضع حلول إبداعية واقعية غير تقليدية فيما يتعلق بالقضية الإسكانية مؤكدا أن الحل الأساسي يكمن في سرعة تحرير الأراضي الحكومية من قبل الجهات المختصة والوصول لصيغة قانونية ملزمة للمجلس والحكومة والجهات المعنية على حد تعبيره

وركز على ضرورة وضع جدول زمني ملزم للجهات المختصة يتم من خلاله توفير أعداد معينة من البدائل السكنية مما يساهم في حل المشكلة بشكل جذري في مدة أقصاها خمس سنوات فالشباب الكويتي الآن محبط من عمل الحكومة والمجلس السابقين وبحاجة إلى إعادة زرع الثقة بالحكومة والمجلس القادمين

ونوه إلى عدم جدية الحكومة في سرعة توفير الفرص الوظيفية مشددا على ضرورة الوصول إلى صيغة قانونية تلزم القطاع الخاص بنسبة معينة من العمالة الوطنية لا تقل عن خمسين بالمائة في شركات المساهمة العامة كمرحلة أولية

الشباب محبط من عمل الحكومة والمجلس السابقين وبحاجة إلى إعادة زرع الثقة